

مملكة البحرين
الاستعراض الدوري الشامل
التقرير الفصلي الطوعي الثالث (3rd Mid-Term Report)



سبتمبر 2019

المقدمة

- قدمت مملكة البحرين في الأول من مايو 2017 تقريرها الوطني الثالث لألية الاستعراض الدوري الشامل، حيث استقبلت بإيجابية ومسؤولية عدد 175 توصية، حظى عدد 139 توصية منها بالدعم، وأخذت مملكة البحرين علماً بعدد 36 توصية إما لتعارضها مع تطبيق الشريعة الإسلامية، أو لعدم توافقها مع القوانين والتشريعات الوطنية، أو إنها تقتضي مزيداً من الدراسة.
- عقدت اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان برئاسة مساعد وزير الخارجية عبدالله بن فيصل بن جبر الدوسري، عدة اجتماعات لدراسة توصيات التقرير الوطني الثالث لألية الاستعراض الدوري الشامل والذي اعتمد في سبتمبر 2017، واتخذت العديد من القرارات الهامة في سبيل تنفيذ التوصيات التي قبلتها المملكة. علماً بأن اللجنة التنسيقية العليا شكلت بالقرار رقم (50) لسنة 2012 وتعديلاته، وتتكون من أعضاء من: وزارة الداخلية، وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة شئون الإعلام، النيابة العامة، المجلس الأعلى للمرأة، هيئة التشريع والرأي القانوني، مركز الاتصال الوطني، الأمانة العامة للتطلّعات، ووحدة التحقيق الخاصة، وتتضمن اختصاصاتها التنسيق مع الجهات الحكومية في كافة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وإعداد تقارير مملكة البحرين المقدمة لمنظمات الأمم المتحدة.
- كما عقدت وزارة الخارجية عدد من الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني الذي فاق حضورها عشرين منظمة، وتم استعراض التوصيات المذكورة معها بشكل مسهب، ولقد أسهمت جهود وملاحظات منظمات المجتمع المدني في بلورة موقف مملكة البحرين بشأن الرد على التوصيات المقدمة.
- وتتوافر في مملكة البحرين العديد من الآليات الدستورية والقانونية الضامنة للمشاركة الشعبية في الشؤون العامة وممارسة المواطنين، رجالاً ونساءً، حقوقهم السياسية كاملة بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وفقاً للدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني، في إطار منظومة حامية وداعمة للحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما فيها حرية الرأي والتعبير، بما تشمله من حرية الصحافة والإعلام والحريات الدينية، والحق في إنشاء وتكوين الجمعيات الأهلية والسياسية والنقابات والانضمام إليها، على أسس من المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو الأصل أو المعتقد.
- ومن خلال تقديم التقرير الطوعي لمنتصف المدة تؤكد مملكة البحرين على تعزيز ومواصلة جهودها من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحصون كرامته من خلال التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني، والتعاون البناء مع مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والآليات والمنظمات الأخرى الدولية ذات العلاقة على المستوى الدولي.
- إن مملكة البحرين بفضل النهج الإصلاحى الحكيم لجلالة الملك المفدى ووعي شعبها قدمت للعالم أنموذجاً رائداً في الوحدة الوطنية والانفتاح السياسي والديمقراطي وترسيخ الحوار والتعايش بين الأديان والمذاهب والحضارات، ومناهضة التطرف والكراهية والإرهاب، عبر العديد من المبادرات، وأهمها تدشين "إعلان مملكة البحرين" كوثيقة عالمية لتعزيز الحريات الدينية، وإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، وكرسي الملك حمد

للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في جامعة سابينزا الإيطالية، وغيرها من المبادرات والجوائز العالمية لدعم وتقدم المرأة والشباب وخدمة الإنسانية.

— تم إنشاء العديد من المجالس والهيئات والمؤسسات الوطنية المستقلة لحماية الحقوق والحريات العامة، وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وفي مقدمتها: المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المفدى في عام 2001، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ومكتب المفتش العام بجهاز الأمن الوطني، ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، ومعهد التنمية السياسية، فضلاً عن تفعيل دور المجتمع المدني من خلال 647 منظمة أهلية وغير حكومية، منها 16 جمعية سياسية.

— ويتمتع القضاء البحريني العريق بالاستقلالية والنزاهة، من خلال تأسيس المحكمة الدستورية في 14 سبتمبر 2002 لمراقبة دستورية القوانين، وإنشاء النيابة العامة كشعبة مستقلة في السلطة القضائية عام 2003، وخضوع جميع المحاكم والأجهزة المعاونة لإشراف "المجلس الأعلى للقضاء"، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية ماليًا وإداريًا في عام 2012، إيمانًا بأن "شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعدلهم، أساس الحكم في مملكة البحرين وضمان للحقوق والحريات" بنص المادة (104) من الدستور، وتجدر الإشارة في الوقت ذاته إلى إنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية، ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

— كما تواصل مملكة البحرين مسيرة الإصلاحات السياسية مع دخول الحياة البرلمانية فصلها التشريعي الخامس، من خلال تشكيل مجلس النواب من أربعين عضوًا عبر إجراء انتخابات نيابية حرة مباشرة ونزيهة وتحت إشراف قضائي كامل لخمس دورات متتالية منذ عام 2002، وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة في عام 2018 بنسبة مشاركة شعبية عالية تجاوزت 67%، وتعيين أعضاء مجلس الشوري من ذوي الخبرة والاختصاص، ليمثل عضو البرلمان الشعب بأسره وبجميع مكوناته، ويمارس صلاحياته في سن التشريعات والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية عن طريق الأسئلة والاقتراحات برغبة والاستجابات وسحب الثقة من الوزراء وتشكيل لجان التحقيق ومناقشة برنامج عمل الحكومة، هذا إلى جانب التزام المجالس البلدية المنتخبة بواجباتها الوطنية في تطوير الخدمات والمرافق العامة.

— هذا وتؤكد مملكة البحرين تعزيزها لدور المرأة البحرينية من خلال المشاركة الفاعلة في جميع مناحي الحياة الديمقراطية منذ نيل ست سيدات عضوية لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني عام 2000، وتمثيلها نصف الكتلة الانتخابية على مدى الاستحقاقات الماضية، وحصدها 19% من مقاعد مجلسي الشورى والنواب ورئاسة مجلس النواب والمجلس الوطني في الفصل التشريعي الخامس، وتواجدها المشرف في العديد من اللجان والمنظمات الإقليمية والدولية، بعد تمثيلها بنسبة 26% من أعضاء الكادر الدبلوماسي، وتعيينها وكيلًا لوزارة الخارجية، ورئيسًا للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ودورها في السلك القضائي بنسبة 9%، وفي النيابة العامة بنسبة 5%، إلى جانب حضورها الفاعل في المجتمع المدني من خلال رئاستها لجمعية الصحفيين المنتخبة وعشرين جمعية أهلية نسائية، وعضويتها النشطة في عشرات من الجمعيات الأهلية والسياسية.

— وتؤكد مملكة البحرين على استمرار مسيرة التطور الديمقراطي، باعتبارها ركيزة أساسية لصون واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتكريس التسامح والسلام والتنمية المستدامة وفقاً لبرنامج عمل الحكومة للسنوات (2019-2022)، والرؤية الاقتصادية 2030 بمبادئها القائمة على العدالة والاستدامة والتنافسية، وبما يخدم أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف 16 نحو إقامة مجتمعات مسالمة تكفل العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع

— تحظى إنجازات مملكة البحرين الديمقراطية والحقوقية بثقة وتقدير واحترام المجتمع الدولي، لدى مناقشة المملكة تقاريرها بالتعاون والتنسيق الفعال مع الهيئات الدولية، ومن خلال عضويتها الفاعلة في مجلس حقوق الإنسان والعديد من اللجان الأممية، وتماشياً مع انضمامها إلى أكثر من 30 اتفاقية حقوقية دولية، لاسيما المتعلقة بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ومناهضة التعذيب، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى جانب العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها وباهتمام ودعم من "اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان" والهيئات الوطنية المعنية وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

— ولقد اتخذت مملكة البحرين عديداً من الإجراءات والخطوات منذ اعتماد تقريرها الدوري الشامل الثالث، داعمة بذلك الإنجازات والتقدم في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان. ومن ذلك:

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز).
- قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم (68) لسنة 2019 بشأن نظام حماية الأجور، ويُقصد بنظام حماية الأجور إجراءات وضوابط سداد أجور العمال، والمعلومات اللازم تقديمها للجهات المعنية للتحقق من سدادها.
- قانون رقم (23) لسنة 2018 بإصدار قانون الضمان الصحي، والذي يهدف إلى توفير منظومة صحية متكاملة ذات جودة عالية تتسم بالمرونة، والقدرة على التطور والاستجابة لتطلعات المستفيدين، جاذبة للاستثمار في المجال الصحي. وإنشاء نظام تمويل صحي يتسم بالكفاءة والاستدامة، ويكفل الحرية في اختيار مقدم الخدمة الصحية. بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية عادلة وتنافسية ضمن إطار يحمي حقوق كافة الأطراف المشاركة في الضمان الصحي.
- مرسوم بقانون رقم (44) لسنة 2018 بإصدار قانون الجرائم الدولية، المعني بمعاينة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية إلى جانب جرائم دولية أخرى.
- صدور قانون الأسرة رقم (19) لسنة 2017 ، والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من أغسطس 2017، حيث لاقى صدى إيجابياً واسع بين فئات المجتمع البحريني بما يتوافق مع التزامات المملكة باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ويشكل نقلة نوعية مجتمعية على صعيد تمكين الفرد من معرفة حقوقه وواجباته المتعلقة بشؤون الأسرة، فبعد سنوات من الجهد استطاعت المرأة البحرينية أن تحقق أحد أهم أحلامها بإصدار قانون الأسرة، تأكيداً لكرامة المرأة ودورها المحوري في عملية البناء والتنمية، وترجمة حقيقية لتطلعات كل نساء

البحرين. ومن أهم مميزات هذا القانون محافظته على تماسك نسيج الأسرة البحرينية، ومساهمته الفعّالة في تقوية وتعزيز اللحمة والوحدة الوطنية، كونه قانوناً موحداً ساهم فيه وأجمع عليه كافة أطراف المجتمع.

● صدور القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والذي يعتبر أحد أهم المبادرات الجوهرية الرامية إلى تطوير السياسة العقابية في مملكة البحرين، من خلال تعزيز الإجراءات العقابية بمفهومها الشامل المرتكز على ثنائية العقوبة والإصلاح وبذلك تسعى المملكة نحو حماية أشمل للمجتمع من الأخطار المستقبلية .

– ويعرض المرفق توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل والجهود والخطوات والإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين في سبيل تنفيذها. (ترد التوصيات بترقيمها الوارد في المستند A/HRC/36/3 المعنون "تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، البحرين")